

Distr.
GENERAL

S/26075
13 July 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ ووجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نص بيان أصدره رئيس جمهورية أوكرانيا، ليونيد كرافتشوك، مؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ بشأن قرار مجلس السوفيات الأعلى (البرلمان) في روسيا الذي أعلن بموجبه أن مدينة سيباستوبول الأوكرانية تابعة لروسيا.

وسأكون ممتنًا لو تفضلتم بتعزيز نص هذا البيان بوصفه من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيكتور ه. باتيوك
السفير
الممثل الدائم لأوكرانيا لدى
الأمم المتحدة

مرفق

بيان صادر في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ من قبل رئيس جمهورية أوكرانيا بشأن قرار مجلس السوفيات الأعلى (البرلمان) في روسيا

أصبح معروفاً أنه في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ وافق مجلس السوفيات الأعلى في روسيا على قرار أعلن به أن مدينة سيباستوبول الأوكرانية تابعة لروسيا. ويدعى القرار، في جملة أمور، تمنع مدينة سيباستوبول "بالمراكز القانوني الروسي" ويزعم أنها "القاعدة الرئيسية لأسطول البحر الأسود الفرد".

ولا يمكن أن يعتبر القرار المعتمد إلا انتهاكاً صارخاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عالمياً. وهو بوجه خاص تدخل سافر في الشؤون الداخلية لأوكرانيا، وتعد على سلامتها الإقليمية وحرمة حدودها. وهذا القرار ينتهك بشكل فظ الالتزامات الدولية الناشئة عن عضوية روسيا في الأمم المتحدة، ومشاركتها في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والاتفاقات الثنائية بين أوكرانيا وروسيا، لا سيما المعاهدة الأوكرانية الروسية المؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ التي صادق عليها البرلمان الروسي بتشكيلته ذاتها.

إن قرار مجلس السوفيات الأعلى في روسيا هو استمرار للسياسات الفحمة المناهضة لأوكرانيا، والتي نفذها مؤخراً البرلمان الروسي، وهي سياسات أشارت أوكرانيا كثيراً إلى طابعها التدميري. وإننا منذ هشون جداً لما أبداه بعض المشرعين الروس من استعداد لتعقيد ومقاومة العلاقات الأوكرانية الروسية إلى أقصى حد، وهي علاقات برزت خلال تطورها مؤخراً بعض الاتجاهات الإيجابية، وخاصة بعد اجتماع رئيسين الدوليين ورئيس وزرائهما. إننا لا نعتبر هذا القرار من جانب البرلمان الروسي مساوياً لإرادة الشعب الروسي ونأمل في أن الروس الذين ينادون من أجل السلم والعلاقات الودية مع أوكرانيا لا يؤيدون تشريع برلمانهم. إن مجلس السوفيات الأعلى لروسيا يحاول بهذا القرار إثارة الصراع في أقليم القرم وزرع التوتر والنزاع في العلاقات بين أوكرانيا وروسيا.

إنه يتوجب على المجتمع الدولي أن يدين على نحو لا لبس فيه تجاهل قواعد ومبادئ المجتمع الدولي المعترف بها عالمياً، ومحاولات بعض القوى السياسية في روسيا وهي قوى لا تستطيع التخلص من معاودة التفكير الامبرالي في سياساتها تجاه أوكرانيا والبلدان الأخرى - الجمهوريات السابقة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية - لزرع بذور العداوة فيما بين الدول، وانتهاك السلم والاستقرار في المنطقة. وينبغي ألا يكون هناك مكان "لقانون الغاب" في العلاقات الدولية في الوقت الحاضر.

إن أوكرانيا، التي أعلنت عن رغبتها في العيش بسلام، ووافق واحترام متبادل مع جميع البلدان في العالم، وفي المقام الأول مع جيرانها، ترفض بحزم أي مزاعم إقليمية وتنادى المجتمع الدولي، ومجلس الأمن

التابع للأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس تعاون شمال الأطلنطي وغيرها من المنظمات الدولية ذات النفوذ لاستخدام كافة سلطاتها لوقف المشرعين الروس عن اتخاذ قرارات شريرة قد تقود إلى الهاوية ليس الدول الشقيقة فحسب ولكن سلم العالم بكامله وأمنه أيضا.

إن أوكرانيا تعلن رسمياً أن القرار الذي وافق عليه البرلمان الروسي من جانب واحد لا تترتب عليه أي آثار قانونية بالنسبة لأوكرانيا. وإنني على أمل في أن يلغى مجلس السوفييات الأعلى لروسيا هذا التشريع غير القانوني.

وإني أعتقد أنه على الرغم من هذا القرار، الذي لا يقوم على أساس قانوني، ستظل العلاقات الأوكرانية الروسية تنمو بما فيه مصلحة كلا الشعبين.
